

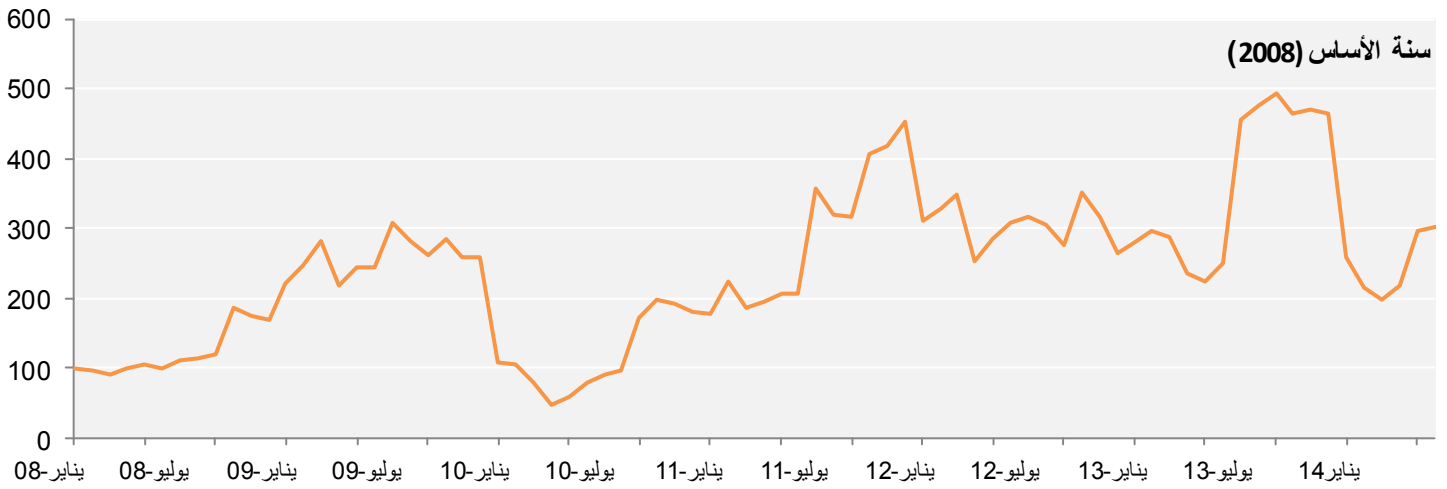
مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء الربع الثاني من عام 2014

ملخص البنك الأهلي التجاري الفصلي لعقود الإنشاء

العناوين

1. أبدى مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء ارتفاعاً مسجلاً 304.04 نقطة بنهاية الربع الثاني من عام 2014، في حين بلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبها 84.9 مليار ريال. واكتسب المؤشر زخماً عقب انخفاض في الربع الأول من العام، حيث بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها خلال النصف الأول من عام 2014 نحو 124.6 مليار ريال.
2. بلغت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر أبريل 19.6 مليار ريال، وتصدرها قطاعا الكهرباء والنفط والغاز.
3. ارتفعت قيمة العقود التي تمت ترسيبها في شهر مايو إلى 44.1 مليار ريال تقريباً، وتصدرها قطاعا النفط والغاز والكهرباء.
4. شهد شهر يونيو تراجع قيمة العقود التي تمت ترسيبها إلى حوالي 21.3 مليار ريال، بتصدر قطاعا الكهرباء والبتروكيماويات.

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء



المصدر: البنك الأهلي التجاري ، مصادر مختلفة

قيمة العقود

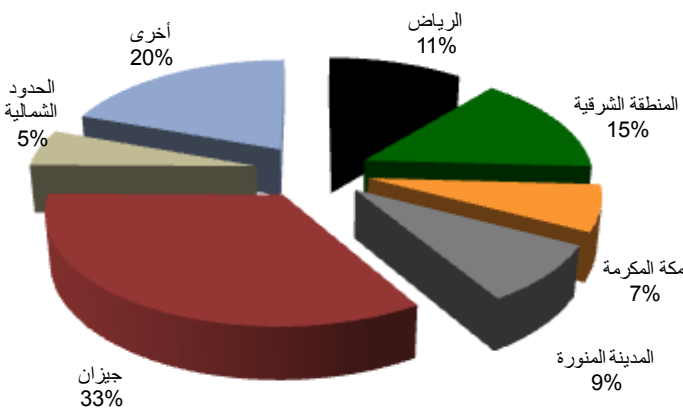
يناير (2014)	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو (2013)	الاثني عشر شهراً الماضية 2014-2013
يناير	ديسمبر	نوفمبر	أكتوبر	سبتمبر	أغسطس	يوليو (2013)	العقود التي تمت ترسيبها (مليون ريال)
21,557	18,640	11,834	11,259	14,499	28,813	105,606	العقود التي تمت ترسيبها (مليون ريال)
260.02	465.34	470.25	465.34	494.09	476.21	455.34	قيمة مؤشر عقود الإنشاء

وبلغت القيمة الإجمالية للعقود التي تمت ترسيبتها خلال النصف الأول من عام 2014 حوالي 124.6 مليار ريال. وإن إنتعاش العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام 2014 قد أعاد مشاريع الإنشاء الجديدة إلى مسارها المألوف. وفاقته قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام 2014 بنسبة 60% تلك التي تمت ترسيبتها خلال الربع الثاني من عام 2013 والتي بلغت 53.6 مليار ريال. فضلاً عن ذلك، تجاوزت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال النصف الأول من عام 2014 تلك التي في النصف الأول من عام 2013 بنسبة 21%، حين بلغت 102.7 مليار ريال. ومع تواصل جهود تركيز الإنفاق على المشاريع الإنشائية، فمن المرجح أن تناهز قيمة العقود التي تتم ترسيبتها خلال عام 2014 ما تم ترسيبته من عقود مشاريع خلال الأعوام القليلة الماضية.

وإنتعش مؤشر عقود الإنشاء من مستوى ما دون عتبة 200 نقطة في شهر مارس عقب 34 شهراً متتالية من تجاوزها. وارتفع المؤشر تدريجياً من 218.95 نقطة في شهر أبريل إلى 297.66 نقطة في شهر مايو، ثم إلى 304.04 نقطة في شهر يونيو. ورغم أن مؤشر عقود الإنشاء هبط إلى ما دون 200 نقطة خلال الربع الأول، إلا أنه أنهى الفترة بزيادة 21% عنه في نفس الفترة في الربع الثاني من عام 2013. وجاء صعود المؤشر نتيجة لأداء بالغ القوة في شهر مايو، الذي شهد ترسية ما قيمته نحو 44.1 مليار ريال من العقود. ويتوقع لمؤشر عقود الإنشاء أن يواصل هذه التوجه الإيجابي خلال ما تبقى من عام 2014.

وإدى تركيز العقود في قطاع النفط والغاز في منطقة جيزان إلى أن تحوز المنطقة على نسبة 33% من الإجمالي حسب التوزيع بالمناطق. وشهدت منطقة جيزان ترسية العديد من المشاريع العملاقة كجزء من خطط شركة أرامكو السعودية لتطوير مصفاة ومحطة جيزان. وحصلت المنطقة الشرقية على حصة 15% من قيمة العقود، وشهدت مشروع بتروكيماويات ضخمة تمت ترسيبته من قبل شركة سابك. وضممت منطقة الرياض عقد عقار سكني ضخمة كجزء من مشروع قرطبة. وحفل قطاع الكهرباء بالعديد من العقود على إمتداد المملكة، وعلى نحو خاص بمكة المكرمة والمدينة المنورة (الرسم البياني 3).

الرسم البياني رقم 3: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب المناطق للربع الثاني

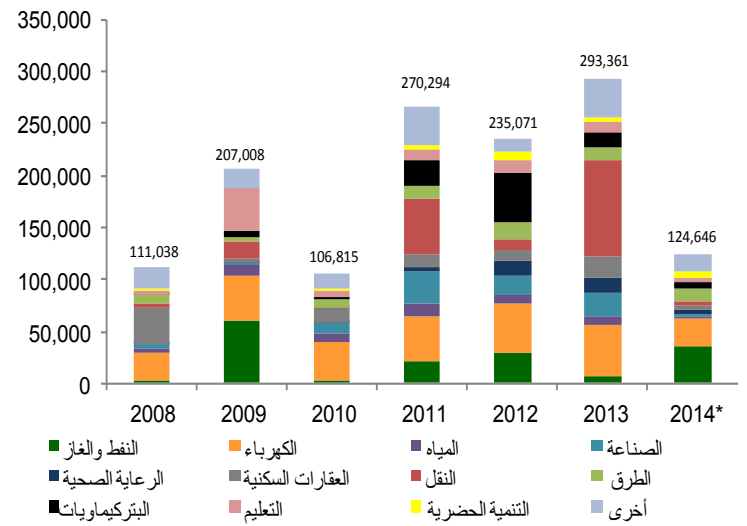


المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

مؤشر البنك الأهلي التجاري لعقود الإنشاء خلال الربع الثاني من عام 2014*

أبدت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2014 حيث بلغت 84.9 مليار ريال؛ مما يشير إلى نهوض قوي عن مستوى الربع السابق من العام. وحازت القطاعات الرئيسية على القدر الأكبر من الإنفاق، حيث شكل قطاعا الكهرباء والنفط والغاز حوالي 60% من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها. وكان هذان القطاعان قد هيمننا أيضاً على قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال النصف الأول من عام 2014، حازان على 49% من قيمة العقود. وجاء قطاع الطرق بفارق كبير بعد القطاعين محققاً 9% من قيمة العقود التي تمت ترسيبتها خلال النصف الأول من عام 2014. وفيما خلا قطاعي الكهرباء والنفط والغاز، توزعت قيمة العقود التي تمت ترسيبتها على أغلبية بقية القطاعات خلال الربع الثاني من عام 2014 بنسب متقاربة (الرسم البياني 1)، (الرسم البياني 2).

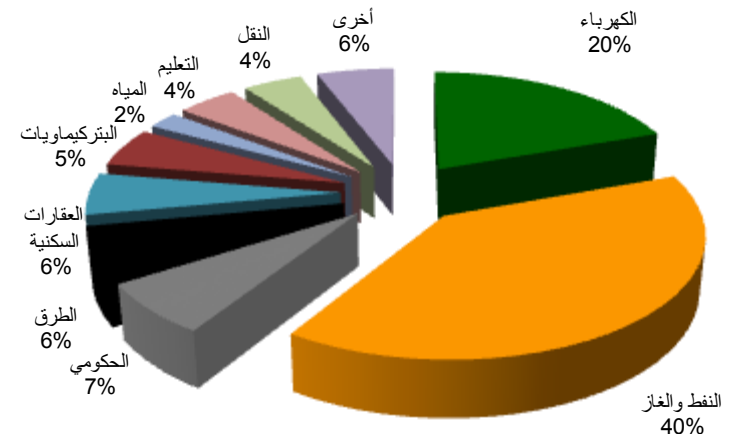
الرسم البياني رقم 1: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها لكل سنة (مليون ريال)



* خلال النصف الأول 2014

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

الرسم البياني رقم 2: قيمة العقود التي تمت ترسيبتها حسب القطاعات خلال الربع الثاني



المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

قطاع النفط والغاز منفرداً ستة عقود بقيمة بلغت حوالي 27.4 مليار ريال في شهر مايو. وتمت ترسية خمسة من هذه العقود الستة كجزء من مشروع محطة توليد مصفاة جيزان التابعة لشركة أرامكو السعودية.

وتمت ترسية أكبر الخمسة عقود على شركة شاندونج لإنشاء الطاقة الكهربائية بقيمة 9.4 مليار ريال. وستتولى شركة شاندونج مهمة تطوير محطة توليد الكهرباء الموحدة الدورة والتي ستغطي جزء من إحتياجات المصفاة من الكهرباء. ويقتضي المشروع إنشاء 10 توربينات غازية، و5 توربينات بخارية، و15 مولد، و10 مولدات بخارية بنظام إسترداد الحرارة. ويرتقب أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2016.

وتمت ترسية العقد الثاني على شركة تيكنيكاس ريونداس بمبلغ 6.4 مليار ريال، ويقتضي تطوير المنشآت والمرافق التكميلية خارج الموقع الخاصة بمشروع مصفاة جيزان. ومن المتوقع أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2017.

وتمت ترسية عقدين يرتبطان بمشروع مصفاة جيزان على شركة "إني سايبيم"، بقيمة كل منهما 3.8 مليار ريال. ويستلزم العقد الأول إنشاء وحدة تحويل إلى غاز، إضافة إلى الأشغال المصاحبة لها. ويتوقع إكمال هذا المشروع في الربع الأول من عام 2017. ويقتضي العقد الثاني إنشاء ستة وحدات إستخلاص الكبريت وتجهيزات تخزين. وأيضاً يتوقع أن يتم إكمال تنفيذ هذا العقد في الربع الأول من عام 2017.

وتمت ترسية العقد الخامس على شركة هندسة الموانئ الصينية بقيمة 2.1 مليار ريال. ويشمل نطاق العقد تركيب خط أنابيب سحب مياه وإنشاء تجهيزات معالجة مياه ومحطة ضخ، وحفر قناة سحب، وتركيب حائط صد بطول 4 كيلومتر. ومن المرتقب أن يتم إنجاز المشروع في الربع الثالث من عام 2016.

وحازت شركة إيني سايبيم على عقد ثاني من شركة أرامكو السعودية. وتمتد أشغال العقد عبر مناطق مختلفة بالمملكة، وتتطلب تركيب خط غاز طبيعي مسال من شقذم بالمنطقة الشرقية إلى مدينة ينبع الصناعية. وتبلغ قيمة العقد 2.1 مليار ريال، وينتظر أن يكتمل تنفيذه في الربع الثالث من عام 2017.

وشهد قطاع الطاقة الكهربائية ترسية ما قيمته 3.7 مليار ريال من العقود في شهر مايو. وتمت ترسية أكبر هذه العقود من أمانة مدينة مكة على شركة "آيه سي دبليو آيه للطاقة" بقيمة 2.4 مليار ريال. ويقتضي المشروع إنشاء محطة طاقة شمسية بقدرة 100 ميغاواط، إضافة إلى عدد من التجهيزات والأشغال المصاحبة. ومن المقدر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2017.

وضمن قطاع العقار السكني، تمت ترسية عقد ضخم من جانب شركة سوليدير على شركة تاروك السعودية اللبنانية لمشروع تطوير قرطبة بالرياض. وتبلغ قيمة العقد 3 مليار ريال، ويضم 9 مباني سكنية، يتكون كل منها من خمسة طوابق بمساحة مباني كلية تبلغ 65,750 متر مربع. إضافة إلى ذلك، سيتم إنشاء 204 فيلا سكنية بمساحة

أبريل

شهد شهر أبريل ترسية ما قيمته 19.6 مليار ريال من العقود ، وتصدر قطاعا الكهرباء والنفط والغاز القطاعات من حيث القيمة. وتمت ترسية العديد من العقود من جانب شركة الكهرباء السعودية بمختلف مناطق المملكة في إطار خطتها الإستراتيجية لزيادة توليد الطاقة لتوسع نطاق إنتشارها إلى المزيد من المساكن.

وتلقت شركة الفنار أكبر عدد من العقود التي تمت ترسيتهما من قبل شركة الكهرباء السعودية، حيث حازت على 7 عقود بقيمة إجمالية بلغت حوالي 3.2 مليار ريال، من الإجمالي البالغ 5.7 مليار ريال. وتتوزع العقود عبر المملكة، وتختص أساساً بإنشاء محطات توليد فرعية، ومحولات، وأجهزة توزيع. ويستلزم أبرز هذه العقود أن تنشيء شركة الفنار محطة التوليد الفرعية، والمحولات، وأجهزة التوزيع، والمباني بطبرجل بالقرب من القريات، الجوف. وتبلغ قيمة العقد 544 مليون ريال، ومن المرتقب أن يتم تنفيذه في الربع الثالث من عام 2016.

وضم قطاع النفط والغاز عقد واحد تمت ترسيته في شهر أبريل بقيمة 6.2 مليار ريال. وأتمت شركة أرامكو السعودية ترسية العقد على شركة دودسال لتطوير المرحلة الأولى من "توسعة نظام الغاز الرئيسي" بالمدينة المنورة. وتقتضي المرحلة الأولى من هذه التوسعة تركيب خط أنابيب على إمتداد 585 كيلومتر، وأيضاً إنشاء محطتي ضغط للغاز، ويتوقع أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الرابع من عام 2017.

وشهد قطاع العقار السكني ترسية ثلاثة عقود بقيمة 1.5 مليار ريال من قبل وزارة الإسكان في شهر أبريل. وتمت ترسية أكبر هذه العقود على مؤسسة بن جار الله لتطوير أعمال البنية التحتية في خميس مشيط كجزء من "مشروع الإسكان السعودي". ويتوقع إنجاز المشروع الذي تبلغ قيمته 1.3 مليار ريال في الربع الثاني من عام 2017.

وضم قطاع التعليم ما قيمته حوالي 1.4 مليار ريال من العقود التي تمت ترسيتهما خلال شهر أبريل. وتمت ترسية أكبر مجموعة من هذه العقود من جانب وزارة التعليم العالي بقيمة 700 مليون ريال لإنشاء مبنى التجهيزات، وقاعات المحاضرات، والمعامل لقسم الطالبات بجامعة سلمان بن عبد العزيز في الحرج.

وحاز قطاع الطرق على ما قيمته 1.1 مليار ريال من العقود؛ وتمت ترسية غالبية هذه العقود من قبل وزارة النقل. بيد أن أكبر هذه العقود تمت ترسيته من قبل هيئة تطوير الرياض على شركة الفهد بقيمة 900 مليون ريال لإنشاء 12 كيلومتر من أشغال الطريق، كمرحلة ثانية من مشروع ترقية خط أبوبكر الصديق السريع. ومن المنتظر أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الثاني من عام 2017.

مايو

لشهر الثاني على التوالي، يتصدر قطاعا النفط والغاز والكهرباء كافة القطاعات في ترسية العقود؛ حيث حاز القطاعان على ما قيمته 31.1 مليار ريال من الإجمالي الذي بلغ 44.1 مليار ريال. وأحرز

ويتوقع أن تضم العقود القادمة العديد من المشاريع العملاقة في القطاعات الرئيسية. ومن ضمن المشاريع المهمة التي يتوقع أن يتم ترسية عقودها تطوير صالة الركاب بمطار الملك خالد الدولي. فضلاً عن ذلك، تتلقى شركة أرامكو السعودية عروضاً لمشروع توسعة حقل النفط في خريص بالمنطقة الشرقية والذي رصدت له قيمة 11 مليار ريال.

بعض المشاريع المختارة للربع الثاني من 2014:

القطاع	المقاول	المالك	التفاصيل	القيمة (مليون ريال)	
النفط والغاز	شاندونج	أرامكو السعودية	إنشاء محطة توليد طاقة موحدة الدورة في جيزان	9,375	
	تيكنيكاس روينداس	أرامكو السعودية	تجهيزات ومرافق جيزان خارج الموقع بمصفاة جيزان	6,375	
	دودسل	أرامكو السعودية	مشروع توسعة نظام الغاز MGSE بالمدينة المنورة	6,188	
	إيني سايبم	أرامكو السعودية	التحويل إلى غاز بمصفاة جيزان	3,750	
	إيني سايبم	أرامكو السعودية	إستخلاص الكبريت بمصفاة جيزان	3,750	
	إيني سايبم	أرامكو السعودية	إمتداد خط أنابيب شقلم - ينبع	2,063	
	موانيء الصين	أرامكو السعودية	تجهيزات سحب المياه بمصفاة جيزان	2,063	
	الكهرباء	إنشاء محطة طاقة شمسية	أمانة مكة	ACWA للطاقة	2,400
	البتروكيماويات	مصنعي ميثيل ميثاكريليت وبولي ميثيل ميثاكريليت	سابك/ لوسيتي	سي تي سي أي	4,500
	القطاع الحكومي	السيف للهندسة والمقاولات	وزارة الداخلية	المرحلة "ب" من المجمعات الأمنية	2,501
العقار السكني	تاروك السعودية اللبانية	سوليدير	مشروع قرطبة بالرياض	3,000	
	مؤسسة بن جار الله	وزارة الإسكان	حزمة البنى التحتية في خميس مشيط	1,301	

المصدر: البنك الأهلي التجاري، مصادر مختلفة

مياني كلية تبلغ 51,850 متر مربع، و126 منزل بمساحة مباني 24,870 متر مربع، و45 منزل بفناء بمساحة مباني 12,080 متر مربع، ونادي بمساحة مباني 9,000 متر مربع، ومسجدين كل منهما بمساحة مباني 1,150 متر مربع. ويرتقب أن يتم إنجاز المشروع في الربع الثالث من عام 2019.

يونيو

تراجعت قيمة العقود التي تمت ترسيتهها خلال شهر يونيو لتصل إلى 21.3 مليار ريال. وتصدر قطاع الكهرباء كافة القطاعات ثانية؛ حيث حاز على حصة 7.2 مليار ريال من قيمة العقود التي تمت ترسيتهها. وتمت ترسية عقدين بارزين من قبل شركة الكهرباء السعودية على شركة الطوخي بقيمة 750 مليون ريال لكل منهما. ويختص العقدان بتحويل توربينات بسيطة الدورة إلى توربينات موحدة الدورة في حائل والمنطقة الشرقية. ومن المنتظر أن يكتمل العمل بالمشروع في الربع الثالث من عام 2017.

أيضاً تمت ترسية عقدين بقيمة 750 مليون ريال لكل منهما على شركة الراشد للتجارة والمقاولات. ويختص العقدان بإنشاء مولدين توربينيين غازيين في المنطقة الشرقية ومولد آخر في رفح. ومن المنتظر أن يكتمل العمل بالعقدين في الربع الأول من عام 2017.

وفي قطاع البتروكيماويات، تمت ترسية عقد بقيمة 4.5 مليار ريال من قبل المشروع المشترك "سابك/ لوسيت" على شركة سي تي سي أي. ويقتضي العقد إنشاء وحدة ميثيل ميثاكريليت لإنتاج 250 ألف طن سنوياً، ووحدة بولي ميثيل ميثاكريليت لإنتاج 40 ألف طن سنوياً. ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ المشروع في الربع الأول من عام 2017.

وحظي القطاع الحكومي بما قيمته حوالي 3.1 مليار ريال من العقود التي تمت ترسيتهها. وكان أكبر هذه العقود قد تمت ترسيته من قبل وزارة الداخلية على شركة السيف للهندسة والمقاولات بمبلغ 2.5 مليار ريال. ويختص العقد بإكمال المرحلة "ب" من خطة وزارة الداخلية لنشر المجمعات الأمنية عبر المملكة. ويضم المجمع مدارساً، ومساجداً، ومسارحاً، ومهاجع للمدنيين، ومسكن للعسكريين، ومباني إدارية، ومرافق تدريب، ومباني للنشاطات الرياضية والترفيهية. ومن المرتقب أن تكتمل المرحلة "ب" في الربع الثاني من عام 2017.

الأفاق المستقبلية

إستعادت قيمة العقود التي تمت ترسيتهها خلال الربع الثاني من عام 2014 زخمها الذي شهدناه خلال السنوات القليلة الماضية. ويعتمد سوق الإنشاء بشكل مكثف على محددات رئيسية للسوق مثل التطورات السكانية، وحجم العمالة، والحركة الصناعية بالمملكة. وتستمر هذه العوامل في دفع نمو قطاع الإنشاء، حيث يظل الطلب على البنى التحتية الإجتماعية والمادية محور تركيز الحكومة السعودية.

منهجية مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء

يهدف مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء إلى إطلاع القراء على حجم ونطاق مشاريع الإنشاء التي تمت ترسيبتها في المملكة. ويشمل المؤشر العقود التي تمت ترسيبتها فقط، إذ قد يستغرق الأمر ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً للشروع في تنفيذ العقود بعد ترسيبتها، ويبلغ متوسط مدة الإنشاء نحو ثلاث سنوات، وإن كان ذلك مرهون بحجم ونطاق المشروع. ومن هنا، فإن المؤشر يعد كدليل على نشاطات الإنشاء التي سيتم تنفيذها في المستقبل.

وتستمد البيانات من المواد المنشورة والتقارير المتوفرة لتحديد عقود الإنشاء التي تمت ترسيبتها، ويتم استبعاد تلك العقود التي لا يرد ذكر لقيمتها من المؤشر. إضافة إلى ذلك، يُدرج في التحليل عقود الإنشاء التي تفي بمتطلبات تصنيفات الإنشاء التي أصدرتها الأمم المتحدة.

ويبدأ مؤشر البنك الأهلي التجاري للإنشاء بشهر يناير 2008 كسنة أساس، ويخصص لسنة الأساس درجة 100 نقطة. أيضاً يقاس المؤشر على أساس المتوسط المتحرك لسنة شهور، ولذا يتم وضع محددات بعيدة ليكون لها تأثير مخفف على حسابات المؤشر. وعلى نحو عام، إذا زادت الدرجة بالمؤشر عن درجة سنة الأساس، أي 100 نقطة، فأنها تعكس توسع العقود التي تمت ترسيبتها، في حين تعكس أية درجة أقل عن سنة الأساس تراجعاً في هذه العقود.



الدائرة الاقتصادية

فريق البحث في الدائرة الاقتصادية

مدير فريق البحث

د. سعيد الشيخ

كبير الاقتصاديين لمجموعة الأهلي

s.alshaikh@alahli.com

تحليل القطاعات/المملكة العربية السعودية

شهرزاد فيصل

اقتصادي

s.faisal@alahli.com

البراء الوزير

اقتصادي أول

a.alwazir@alahli.com

تحليل الإقتصادات الكلية

ماجد آل غالب

اقتصادي أول

m.alghalib@alahli.com

د. تامر الزيات

اقتصادي أول

t.zayat@alahli.com

ياسر الداود

اقتصادي

y.aldawood@alahli.com

نظم إدارة المعلومات

شريهان المنزلاوي

اقتصادي

s.almanzalawi@alahli.com

للإنضمام إلى قائمة التوزيع للدائرة الاقتصادية بالبنك الأهلي التجاري

الرجاء الاتصال بالسيد: نويل روتاب

ص ب 3555 جدة 21481

المملكة العربية السعودية

Tel.: +966-2-646-3232

Fax: +966-2-644-9783

Email: n.rotap@alahli.com

Disclaimer:

The information and opinions in this research report were prepared by The Economics Department of The National Commercial Bank (NCB) and are only and specifically intended for general information and discussion purposes only and should not be construed, and should not constitute, as an advertisement, recommendation, invitation, offer or a solicitation of an offer to buy or sell or issue, or invitation to purchase or subscribe, underwrite, participate, or otherwise acquire any securities, financial instruments, or issues in any jurisdiction.

Opinions, estimates and projections expressed in this report constitute the current opinion of the author(s) as of the date of this report and that they do not necessarily reflect either the position or the opinion of NCB as to the subject matter thereof. NCB is not under any obligation to update or keep current the information contained and opinions expressed herein and accordingly are subject to change without notice. Thus, NCB, its directors, officers, advisors, employees, staff or representatives make no declaration, pronouncement, representation, express or implied, as to the accuracy, completeness or fairness of the information, estimations, opinions expressed herein and any reliance you placed on them will be at your own risk without any recourse to NCB whatsoever. Neither should this report be treated as giving a tax, accounting, legal, investment, professional or expert advice.

This report may not contain all material terms, data or information and itself should not form the basis of any investment decision and no reliance may be placed for any purposes whatever on the information, data, analyses or opinions contained herein. You are advised to consult, and make your own determination, with your own independent legal, professional, accounting, investment, tax and other professional advisors prior to making any decision hereon.

This report may not be reproduced, distributed, transmitted, published or further distributed to any person, directly or indirectly, in whole or in part, by any medium or in any form, digital or otherwise, for any purpose or under any circumstances, by any person for any purpose without NCB's prior written consent. NCB reserves the right to protect its interests and take legal action against any person or entity who has been deemed by NCB to be in direct violation of NCB's rights and interest including, but not limited to, its intellectual property.